



بعد تسليمها ناقلتين جديدتين الشركة الفرنسية مستعدة لتصدير الغاز

ووفقاً للشركة فإن الناقلتين ستضافان إلى أسطول الغاز البالغ عددها 15 سفينة فضلاً عن كون الشركة سوف تتسلم خلال 10 شهور القادمة 12 سفينة بموجب عقد استئجار طويل المدى منها ناقلتان لتوريد الغاز. ويؤكد تكون الشركة بهذه الخطوة قد عززت من قدرتها التقلية البحرية. وبعد مشروع تصدير الغاز اليمني المسال الذي نفذ أعماله الإنشائية منذ النصف الثاني من العام 2008، أكبر وأول مشروع اقتصادي تشهده اليمن بهذا الحجم، وتبلغ تكلفته الإجمالية 3.7 مليار دولار. وينفذ من قبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال المعلومة للحكومة اليمنية ومجموعة من مستأجري إيرزهم شركة توتال.

أعلنت الشركة الفرنسية الناقلة للغاز عن جاهزيتها لنقل الغاز من بلعاف وياني هذا الإعلان بعد أن تسلمت الشركة ناقلتين جديدتين سيوفمان بنقل الغاز من مصنع الغاز المسال في منطقة بلعاف محافظة صنعاء. وذلك بموجب عقود استئجار على المدى الطويل والتنفيذ من إنتاج شركة دابر الهندسة السفن البحرية. ويقدمها كوريا الجنوبية. حيث ستقوم الناقلتان من مصنع تسيل الغاز الطبيعي إلى كوريا الجنوبية وهي البلد التي أرست عقد شراء كمية 2.2 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في السنة من بداية النصف الأول من العام 2010 ولدة ثلاث سنوات.

طالت سلبياته العديد من المحافظات

العنف.. التخريب.. وتأثيراته على الاستثمار والسياحة

الميثاق - خاص : أكد تقرير الأداء الحكومي لعام 2008 أن الأعمال الإرهابية وأعمال العنف والتخريب التي تشهدها بعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية، وبعض مديريات محافظة صنعاء ألحقت أضراراً كبيرة بالاقتصاد الوطني وأثرت بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات والحركة السياحية، وعلى حجم الموارد المتاحة والمخصصة لجهود التنمية وانعكست على أداء الإدارة الاقتصادية للحكومة.

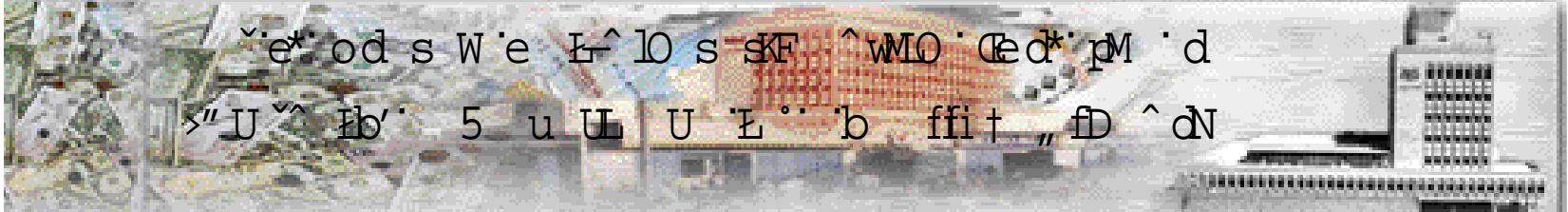


بعد أن قطعت أشواطاً مهمة في المرحلة الأولى لبناء منازل مواطنين ومؤسسات حكومية ومدارس وغيرها وبالتالي بالتاكيد توقفت جهود إعادة الإعمار. وتوجه إلى أن المعلومات حول سيطرة الحوثيين على مديريات شذا وعمر وساقين معلومات كاذبة ومضللة وهمية ولا يستبعد على قتلة ومجرمين الإفتراف وممارسة الكذب والتزييف. ودعا أمين عام المجلس المحلي أبناء محافظة صنعاء إلى القوف بجانب الأجهزة الأمنية والقوات الحكومية لإعادة الأمن والاستقرار إلى مناطق المحافظة وإعادة المواطنين إلى قراهم ومنازلهم والاستمرار في إعادة الإعمار والحياة الطبيعية والتنمية إلى ربوع محافظة صنعاء. وأكدت اللجنة الأمنية العليا أن الأجهزة الأمنية ورجال القوات المسلحة ومعهم المواطنين الشرفاء من أبناء محافظة صنعاء لن يقفوا مكتوفي الأيدي وسيقومون بواجباتهم الدستورية والقانونية لحماية المواطنين وممتلكاتهم وتطهير المدارس والمراكز الصحية والمسائي الحكومية من تلك العناصر الإجرامية وإعادة المواطنين الذين شربتهم تلك العناصر إلى منازلهم. وقالت اللجنة إنها تعبر عن أسفها الشديد لما آلت إليه الأوضاع في محافظة صنعاء فعمد أن اصدر فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية قرار وقف العمليات العسكرية في يوليو 2008. استمرت عناصر التخريب والإرهاب في ممارسة الأعمال التخريبية والإجرامية، من خلال قيامها بالاعتداءات المتكررة على المواطنين ورجال الأمن وارتكابها أعمالاً إجرامية بشعة ومنها جرائم القتل التي لم تستثن حتى الأطفال والشيوخ والنساء بجانب جرائم الاختطاف وقطع الطرق وتدمير المنازل وتشريد المواطنين واضافت إن اللجنة الأمنية العليا تأسف لاستمرار تلك العناصر في أعمالها التخريبية والإجرامية الشنيعة مما أدى إلى تعطيل عملية التنمية في المحافظة وإيقاف جهود إعادة الإعمار التي كانت بدأت فعلاً. وحملت اللجنة العليا على لسان مصدر مسئول قيادة عناصر التخريب والإرهاب في محافظة صنعاء نتائج تلك الأعمال وما قد يترتب عليها من عواقب. ودعت اللجنة الأمنية العليا كافة المواطنين الشرفاء في محافظة صنعاء للوقوف صفاً واحداً خلف القوات المسلحة والأمن لإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع مناطق المحافظة وكذا إعادة المواطنين إلى قراهم ومنازلهم وإحلال الأمن والسلام في مختلف مديريات ومناطق المحافظة.

في المحافظة وجرمانها من عدد كبير من المشاريع التنموية والخدمية وتخلفها في مسيرة التنمية عن المحافظات الأخرى نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الجزء الأكبر من المبالغ المخصصة لمشاريع التنمية المعتمدة في موازنات السلطة المركزية والسلطة المحلية. وكان المجلس المحلي بمحافظة صنعاء أكد أن عناصر التخريب والإرهاب تمارت في أعمال التخريب والإجرام والاختطافات وقطع الطرق وتشريد المواطنين من منازلهم وتعطيل عملية إعادة الإعمار التي بدأت في المحافظة. وقال أمين عام المجلس المحلي محمد العماد إن عناصر التخريب التابعة للحوثي تسببت في وقف العملية التعليمية عبر الاستيلاء على المدارس والإعمار بالاختطاف والقتل وبالتالي توقف الإعمار

صعده قد توقفت في أعمالها الإنشائية أو أعمال التجهيز والتأهيل المطلوبة لها مما أدى إلى تعثر بعضها والتدمير الكلي أو الجزئي لبعضها الآخر بسبب أعمال التخريب لعصابات الإرهاب في المحافظة. وأكد التقرير امتناع معظم المقاتلين إن لم يكن جميعهم عن تنفيذ أية مشاريع جديدة أو حتى استكمال مشاريع كانوا قد بدأوها هم أو غيرهم في صنعاء، وتوقف عدد من المنشآت الخدمية عن تقديم خدماتها للجمهور أو تعثرها وتعرض خدماتها للقصور والضعف نتيجة عدم تمكن من إصالح التجهيزات والمستلزمات اللازمة لتسيير أعمالها وحسن تقديمها للخدمات المطلوبة منها. كما اشار إلى التوقف شبه التام لحركة التنمية

وقال التقرير الذي حصلت عليه 'الميثاق' إن السلوكيات المثيرة لفضيحة معالجة أوضاع المتقاعدين والمطعنين عن الخدمة في القطاعين العسكري والأمني في عام 2007 وتوظيفها لأغراض النفوس البريضة والتي كانت شاعراً للحكومة عن تنفيذ أولويات مهامها التنموية والوجهة لتنفيذ برامجهما نحو التخفيف من الفقر والحد من البطالة وكانت سبباً في ترحيل بعضاً منها إلى عام 2008. وأشار التقرير إلى أن محافظة صنعاء تعرضت خلال ما يقارب من خمسة أعوام (2004-2008) لأعمال عنف وتخريب قامت بها عصابات الإرهاب والتخريب بقصد إحداث الفتنة ومحاولة النيل من المنجزات التنموية والمكتسبات المحققة لشعبنا في ظل نظامه الجمهوري ووحده المباركة. وقد تسببت أعمال التخريب والإرهاب في إحداث عدد كبير من الخسائر البشرية والأضرار المادية بالممتلكات الخاصة والمنشآت العامة والبنى التحتية في المحافظة وأدت إلى عرقلة جهود التنمية في المحافظة التي أصيبت بحالة من الجمود وتعرضت لنشل شبه تام، بلغت خسائرها ما يقارب 150 مليار ريال. وأوضح أن الأضرار الواقعة في المنشآت العامة توزعت بين العديد من المرافق العامة الحكومية والمشاريع التنموية والخدمية وجاءت المساجد في مقدمتها حيث بلغ عدد المساجد المتضررة 287 مسجداً بنسبة 68٪ من إجمالي المنشآت العامة المتضررة ثم المدارس بعدد 100 مدرسة متضررة بلغت نسبته 24٪ وهو الأمر الذي يتضح منه بجلاء مقدار الخسائر الذي سلا قلوب وعقول عصابات الإرهاب والتخريب حتى على منابر الإيمان ودور العبادة ومنشآت التنوير والتعليم لتصبها نيران أحقادهم وترتكز عليها أعمالهم التخريبية بهدف تخريب الوعي وتخريب صوت العقل وتعميم الجهل والامية. كما تعرض عدد كبير من مواطني محافظة صنعاء لخسائر غير متوقعة في بيعهم وتجارتهم وإنتاجهم الزراعي والحيواني نتيجة نزوحهم عن قراهم وهجرهم لمنازلهم وترتكهم أخصار عشقم، بالإضافة إلى النتائج السلبية للوضع المضطرب وغير المستقر في المحافظة وما آلت إليه أعمال الإرهاب والتخريب وقطع للطرق وإغلاق لثالة الأمن والسكينة العامة الأمر الذي أثر بصورة سلبية على استقرار المواطنين وأوضاعهم وجعلهم غير قادرين على التمكن من ممارسة أنشطتهم وأعمالهم. ولفت التقرير إلى أن عدداً كبيراً من المشاريع غير المكتملة والتي كانت تحت التنفيذ في محافظة



(5) وتلبية لرغبة الأفراد من الجمهور الكريم في الدخول بالمزادات غير التنافسية فقد قررت إدارة البنك تخصيص نسبة من إجمالي كل إصدار للطبقات غير التنافسية الشهرية وفقاً للجدول التالي:-

Table with 4 columns and 8 rows showing interest rates for different deposit types.

ويمكن للراغبين الاشتراك في الطبقات غير التنافسية تقديم طلباتهم على النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من المركز الرئيسي بصنعاء اعتباراً من يوم الاثنين من كل أسبوع وعلى المتقدمين إرفاق شيكات مقبولة الدفع لصالح البنك المركزي أو إرفاق شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً إلى البنك المركزي الرئيسي بإجمالي القيمة الاسمية للأذون المطلوبة ويحدد أقصى للمتقدم الواحد في الألف من كل إصدار للأجل الثلاثة أشهر إليها أعلاه. وسيتم فتح المظاريف للمزاد غير التنافسي للأجل الثلاثة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم السبت من كل أسبوع، وسيتم إعلان النتائج يوم الاثنين من نفس الأسبوع، وأذون الخزانة قابلة لإعادة الخصم على أساس أعلى نسبة لأخر مزاد منقذ للأجل (٩١) يوماً زائداً نقطتين منويتين وفقاً لقرار محافظ البنك رقم (٦) لسنة 2000م. والله موفق؛؛

Table with 4 columns and 8 rows showing interest rates for different deposit types.

- (1) يبدأ تقديم الطبقات التنافسية يوم الاثنين من كل أسبوع وآخر موعد لتقديمها في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس من كل أسبوع.
(2) سيتم فتح المظاريف للمزاد التنافسي للأجل الثلاثة في تمام الساعة من صباح يوم كل خميس من كل أسبوع وستعلن نتائج المزاد في اليوم التالي كحد أقصى.
(3) تصدر أذون الخزانة بمبلغ عشرة آلاف ريال للأذن الواحد أو مضاعفته ويحق للمتقدم الاشتراك بأكثر من طلب وبأسعار مختلفة.
(4) تقدم الطلبات في ظروف مغلقة متضمنة التفويض للبنك المركزي بخصم القيمة من الحساب لمن لهم حسابات لدى البنك المركزي أو إرفاق شيك مقبول الدفع لصالح البنك أو شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً إلى البنك المركزي بإجمالي القيمة الفعلية ووضعها في الصناديق المخصصة لذلك.

البنك المركزي اليمني

